

Distr.
GENERAL

A/52/678
13 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوئية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الطارئة إلى ليبيا

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١-٤	أولا - مقدمة
٣	٥-١٣	ثانيا - لمحة عامة لجهود المساعدة الإنسانية
٥	١٤-٢٨	ثالثا - الدعم المقدم لعملية السلام
٥	١٤-١٦	ألف - إعادة تنشيط عملية السلام
٦	١٧-٢٨	باء - نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج
١٠	٢٩-٥٥	رابعا - استعراض قطاعي لأنشطة المساعدة الإنسانية
١٠	٢٩-٣٢	ألف - الأغذية والتغذية
١١	٣٣-٣٥	باء - الزراعة
١٢	٣٦-٤٠	جيم - الرعاية الصحية والطبية
١٣	٤١-٤٢	دال - المياه والمرافق الصحية
١٣	٤٣-٤٦	هاء - التعليم والتدريب
١٤	٤٧-٥٥	واو - الفئات المستهدفة المحددة
١٦	٥٦-٦٠	خامسا - المنظمات غير الحكومية
١٧	٦١-٦٨	سادسا - المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من المانحين
١٩	٦٩-٧٢	سابعا - ملاحظات ختامية

أولا - مقدمة

١ - إن الجمعية العامة إذ أحاطت علما في قرارها ٢٠/٥١ بـ٢٠٠٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، (أ) بقرار مجلس الأمن ١٠٧١ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ الذي رحب فيه المجلس، في جملة أمور، باتفاق الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا المبرم في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦^(١) الذي مدد اتفاق أبوجا لعام ١٩٩٥^(٢) حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ووضع جدولا زمنيا لتنفيذ الاتفاق، واعتمد آلية للتحقق من امتثال زعماء الفصائل للاتفاق، واقترح التدابير الممكن اتخاذها ضد الفصائل في حالة عدم الامتثال؛ (ب) وقد نظرت الجمعية في تقرير الأمين العام (A/51/303) وإذ ساورها بالغ القلق إزاء الآثار السلبية لهذا الصراع الطويل الأمد على التنمية الاجتماعية الاقتصادية في ليبيريا، وبخاصة الاعتداءات على المدنيين ونهب الممتلكات وتدمير الهياكل الأساسية في البلد كله، نتيجة لاندلاع القتال في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، والحاجة الملحة إلى إعادة السلام والاستقرار لتيسير الانتعاش الاقتصادي وإصلاح وتعمير القطاعات الأساسية في البلد؛ (ج) وإذ لاحظت مع القلق أن عدم توفر ما يكفي من السوقيات وعدم وجود ضمانات للأمن من جانب الفصائل الليبرية لا يزالان يعوقان إيصال المساعدات الغذائية، وبخاصة في المناطق غير الخاضعة بعد لسيطرة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، حثت الفصائل وزعماءها على تهيئة الظروف الضرورية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لليبيريا عن طريق الوفاء بالتزاماتهم بوقف جميع أعمال القتال وتجريد المقاتلين التابعين لهم من السلاح وفقا للجدول الزمني المتفق عليه في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦.

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تستمر في تزويد ليبيريا بالمساعدات التقنية والمالية وغيرها من المساعدات اللازمة لعودة اللاجئين والعائدين والمشردين الليبريين وإعادة توطينهم وإعادة تأهيل المقاتلين بما يسهل عودة السلام والحياة الطبيعية إلى ليبيريا. وكررت نداءها لجميع الدول للإسهام بسخاء في الصندوق الاستثماري لليبيريا الذي أنشأه الأمين العام لكي يقوم، في جملة أمور، بمساعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على الاضطلاع بولايته، وتوفير المساعدة لتعمير ليبيريا.

٣ - وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده لحشد جميع المساعدات الممكنة داخل منظومة الأمم المتحدة لمساعدة حكومة ليبيريا الوطنية الانتقالية فيما تبذله من جهود للتعمير والتنمية، وأن يضطلع بالتعاون الوثيق مع سلطات ليبيريا بتقييم شامل للاحتياجات في ليبيريا بغية عقد مؤتمر مائدة مستديرة للجهات المانحة من أجل تعمير ليبيريا وتنميتها. وطلبت إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار وقررت أن تنظر في تلك الدورة في مسألة تقديم المساعدة الدولية من أجل إنعاش ليبيريا وتعميرها.

٤ - وعملا بالقرار المشار إليه أعلاه، يصف هذا التقرير الأنشطة التي يضطلع بها مجتمع المساعدة الإنسانية إلى ليبيريا للوفاء بالأهداف المبينة في القرار ويصف كذلك التطورات التي حصلت منذ صدور التقرير السابق للأمين العام.

ثانيا - لمحة عامة لجهود المساعدة الإنسانية

٥ - في التقرير السابق (A/51/303)، الذي صدر في أعقاب الاعتداءات التي وقعت في نيسان/أبريل أيار/مايو ١٩٩٦ في منروفيا، أشار الأمين العام إلى أن نشوب العنف قد اضطر مجتمع المساعدة الإنسانية في ليبيريا (مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمانحين) إلى إعادة النظر في برامجه لتقديم المساعدة الإنسانية وتأثيرها على الحالة في ليبيريا. وقد أدت نتائج الأزمات التي اقترنت بالإجلاء القسري لموظفي المساعدة الإنسانية وفقدان ٤٨٩ مركبة وأصول قيّمة أخرى إلى تقييد الأنشطة الإنسانية بشدة في البلد. ونتيجة لذلك، قرر مجتمع المساعدة الإنسانية الذي يتولى مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية في ليبيريا التابع للأمم المتحدة تنسيق أنشطته أن يقصر عملياته على أنشطة إنقاذ الحياة إلى حين استعادة بيئة سالمة للعمل.

٦ - وفرض حجم الكارثة الإنسانية في منروفيا وبؤسها تحديا خطيرا على المجتمع الإنساني. فقد تشرد نحو ٤٦ في المائة من سكان منروفيا أو ٣٦٢ ٠٠٠ نسمة من سكانها المقدر عددهم نحو ٧٨٠ ٠٠٠ نسمة، وهي حالة تفاقمت بعمليات النهب المكثفة لموجودات المساعدة الإنسانية. وقوبل المشردون الذين كانوا يحاولون مغادرة ليبيريا إلى بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية برفض من جانب البلدان المثلثة بالفعل بشكل مفرط بعبء اللاجئين الليبريين. وحيث أن إمكانية الوصول إلى المناطق النائية عن المدن كانت محدودة بسبب انعدام الأمن، فقد ركز مجتمع المساعدة الإنسانية جهوده على منطقة منروفيا محاولا سد الاحتياجات بالموارد التي تبقت من النهب والتدمير.

٧ - وفي الوقت الذي نفذت فيه أعمال الإغاثة في منروفيا وحولها، واصل منسق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية التفاوض مع الفصائل المختلفة لتأمين الوصول إلى المناطق النائية. وبعد التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات، أوفدت مجموعة من بعثات التقييم إلى أكثر المناطق تضررا. وتمكنت بذلك منظمات الإغاثة من توسيع أنشطتها بالتدريج من أجل الوصول إلى المدن والقرى التي لم يكن في إمكانها الوصول إليها منذ نشوب الصراع بين الفصائل.

٨ - وواصل مجتمع المساعدة الإنسانية الدعوة أيضا بنشاط للقضايا الإنسانية لصالح الأشخاص المعوزين. وقام منسق المساعدة الإنسانية بالتعاون مع منظمات المعونة والبلدان المانحة بوضع استراتيجية للدعوة عن طريق إعداد وإصدار بيانات مشتركة عن أحداث معينة هدفت سلامة الأنشطة الإنسانية. وشمل هذا إصدار بيانات صحفية دولية ووطنية وعقد لقاءات مع وسائط الإعلام وإعداد رسائل إخبارية وتقارير إذاعية داخلية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى نشر وعرض آراء مجتمع المعونة الدولي بغية استعادة الهدوء والممكن من الوصول إلى المحتاجين وتقديم المساعدة إليهم.

٩ - وأثمرت الجهود المنوه عنها أعلاه عن إحراز نجاح فيما يتعلق على وجه الخصوص بإمكانية الوصول إلى المدنيين الذين كانوا يعانون من الجوع المحتجزين في مقاطعة بومي. فقد عثرت بعثة بقيادة مكتب تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ على مئات الأشخاص الذين يعانون

من جوع شديد، ومن بينهم نساء وأطفال في حالة هزال، والذين كانوا محتجزين ضد رغبتهم على يد أحد الفصائل المتحاربة من أجل اجتذاب المعونة الغذائية إلى منطقتها. وساعد نشر هذا التصرف، الشائن، عن طريق وسائل الإعلام الدولية والوطنية في تأمين الإفراج عن المدنيين ووصول عمال المساعدة الإنسانية إلى المنطقة. وبالمثل نقلت الأنباء عن المذبحة التي تعرض لها مدنيون في بلدة سينجي بمقاطعة جبل غراند كيب في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن طريق منظمة أطباء بلا حدود، وتحققت منها بعثة أوفدها مكتب تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية ولفنت انتباه المجتمع الدولي بعد ذلك إلى هذه المذبحة.

١٠ - ولُفت انتباه الجمعية العامة في تقرير الأمين العام الأخير إلى أن ٣٠ ٠٠٠ شخص في مدينة توبمانبورغ بمقاطعة بومي قد حرموا من تلقي المساعدة الغذائية بسبب عدم الاستقرار والقتال المستمرين. وبعد ثمانية أشهر من المفاوضات المستمرة مع قادة الفصائل على جميع المستويات، تمكنت بعثة للتقييم تضم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية من الوصول إلى مدينة توبمانبورغ المحاصرة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. واكتشف المجتمع الإنساني بشكل مباشر مأساة المدنيين المتضررين الذين وقعوا في شراك القتال الدائر بين الفصائل؛ وكشف مسح سريع لحالة التغذية في توبمانبورغ عن أن ٨٢ في المائة من الأطفال في المنطقة يعانون من سوء تغذية حاد. وكانت استجابة المجتمع الإنساني سريعة. فقد تعاونت الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية (منظمة أطباء بلا حدود والمنظمة الدولية للرؤية العالمية وهيئة العمل الدولي لمكافحة الجوع والمنظمة PMU-InterLife وجمعية الصليب الأحمر الليبرية الوطنية ومنظمة توفير مأوى لكبار السن)، تعاوننا وثيقا من أجل إنقاذ حياة الأطفال والكبار والمسنين الذين يعانون من حالة سوء تغذية حاد.

١١ - وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أمكن الوصول إلى مقاطعة جبل غراند كيب الواقعة إلى الغرب من طريق بومي، وبعد ذلك بشهر إلى روبرتسبورت في المقاطعة ذاتها. ودفعت الحالة الإنسانية الرهيبة في المنطقة منظمة أوكسفام (منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع) والمنظمة الدولية للرؤية العالمية ومنظمة الاهتمام على نطاق العالم إلى إنشاء مراكز للتغذية بينما بدأت منظمة أطباء العالم خدمات الرعاية الصحية المتنقلة.

١٢ - وقد بذلت جميع هذه الجهود الناجحة مقابل خلفية من التجاوزات والمضايقات المتكررة التي قامت بها الفصائل ضد المدنيين وممثلي مجتمع المساعدة الإنسانية. وفي مناطق عديدة حُرم السكان المدنيون من حرية التنقل وتعرضوا للمضايقة؛ وقد أُلغيت احتياطاتهم الضئيلة من الغذاء وما لديهم من محاصيل وممتلكاتهم الشخصية أو أخذها منهم المقاتلون بالقوة. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أسر المقاتلون بقوة السلاح فريقا إنسانيا مشتركا تابعا للأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية ومؤلفا من ١٧ عضوا واحتجزوه ونهبوا معداته ولوازمه عندما كان يقوم بمهمة في مقاطعة جبل غراند كيب. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، نُهب مواد غذائية وغير غذائية من المستودعات ونهبت مركبات وموارد أخرى تخص برنامج الأغذية العالمي والخدمة اللوثرية العالمية التابعة للاتحاد اللوثيري العالمي وتعرض موظفوها للمضايقة والاحتجاز في فيبي، مقاطعة بونغ. وسببت حادثة إطلاق نار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في القصر التنفيذي (قصر الرئاسة) صعوبات إضافية للأنشطة الإنسانية مما أدى إلى ارتفاع حوادث المضايقة وسلب

عمال الإغاثة في الداخل إلى حين سيطر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على الوضع.

١٣ - ومع بدء عملية نزع السلاح والتسريح التي جرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تحسن الحالة الإنسانية في ليبيريا تحسناً كبيراً. وقد مكن النشر المستمر لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في مناطق جديدة وإنشاء الأمم المتحدة لشبكة من مواقع نزع السلاح والتسريح والانخفاض الناتج في حوادث السطو المسلح في المناطق الداخلية من البلد من استئناف أعمال الإغاثة في مناطق تعذر بلوغها حتى الآن. كما اتسعت طبيعة المساعدة الإنسانية المقدمة، من مساعدة تعالج المعاناة الإنسانية المهددة للحياة إلى تقديم المشورة بشأن حالات الصدمات وإلى إصلاح الطرقات والجسور الأساسية والهياكل الأساسية الأخرى وذلك لتيسير توسيع برامج المساعدة بعد انقضاء فصل الأمطار.

ثالثاً - الدعم المقدم لعملية السلام

ألف - إعادة تنشيط عملية السلام

١٤ - في الفترة قيد الاستعراض، أعيد تنشيط عملية السلام في ليبيريا، إلى حد ما بفضل الجهود الحثيثة للمجتمع الدولي. فالأعمال العدائية التي وقعت في منروفيا في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦ أضعفت احتمالات السلم المستدام إلى حد كبير. غير أن الدبلوماسية المكثفة التي قامت بها الأطراف الإقليمية والثنائية لإعادة عملية السلام إلى مسارها تكللت باعتماد اتفاق أبوجا الموسع المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ وتعيين السيدة روث ساندو بري رئيسة جديدة لمجلس الدولة المعاد تشكيله في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ومع ذلك، تعقدت الجهود المبذولة لإنشاء مجلس متجانس، بسبب عدم ثقة قادة الفصائل بالمجلس وبسبب استمرار الأعمال العدائية في داخل البلد بين مؤيديهم المسلحين. وأصيب وقف النار المتقلقل وفك اشتباك القوات بنكسة أخرى نتيجة لحادثة إطلاق النار في القصر التنفيذي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي حين تم تفاذي تصعيد الأعمال العدائية إلى حد كبير بسبب الانضباط الذي مارسه أعضاء المجلس والنشر السريع لفريق الرصد في نقاط استراتيجية رئيسية في منروفيا، عملت الحادثة على تفاقم الخصومات والشكوك القائمة داخل مجلس الدولة.

١٥ - وتجدر الإشارة إلى أن اللواء ساني أباتشا، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا ورئيس جمهورية نيجيريا، ناشد الأمين العام، عقب توقيع اتفاق أبوجا في آب/أغسطس ١٩٩٦ "العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على تقديم المساعدة والدعم الضروريين في العمليات التي تؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا". ووفقاً لذلك، عملت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في ليبيريا بانسجام لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق أبوجا المنقح. واشترك الممثل الخاص للأمين العام في ليبيريا بنشاط في لجان وهياكل عادية ومتخصصة مختلفة تم إنشاؤها لرصد وتعزيز الجوانب المختلفة للاتفاق، في جملة أمور، عن طريق لجنة الوساطة المؤلفة من ممثلين عن الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وأعضاء السلك الدبلوماسي

في ليبيريا بالإضافة إلى ذلك، واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا رئاسة اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار، واشتركت في لجنة نزع السلاح التي اضطلعت ببعثات تحقيق وتحقق مشتركة.

١٦ - كما لعبت منظومة الأمم المتحدة دورا مهما في العملية الانتخابية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع منظمات ثنائية ودولية أخرى، مساعدة تقنية حاسمة للسلطات الانتخابية بينما عملت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على ضمان التنسيق الملائم للعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى نشر المئات من مراقبي الانتخابات، زودت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا الأصول والموارد السوقية التي شكلت عنصرا رئيسيا من الهياكل الأساسية للنقل والمعلومات دعما لعملية التسجيل والاقتراع. ويسرت هذه الجهود إجراء انتخابات حرة ونزيهة بوجه عام في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧.

باء - نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج

١ - نزع السلاح والتسريح

١٧ - كانت المحاولات الدولية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق لنزع سلاح الأطراف المتنازعة في الحرب الأهلية في ليبيريا وتسريح جنودها تتعثر في الماضي نتيجة الافتقار إلى الالتزام من جانب الأطراف المعنية إلى حد كبير. وكان التخطيط وتعبئة الموارد قد وصلا إلى مرحلة متقدمة حين اندلع القتال في منروفيا في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وشل هذه الأنشطة. وما أن وضع الاتفاق الموسع المعقود في آب/أغسطس ١٩٩٦ جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ عملية السلام في ليبيريا، حتى استأنفت الأمم المتحدة التخطيط لمفهوم منقح للعمليات من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأحييت الترتيبات والهياكل المؤسسية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. كما شُرع فورا مع حكومة ليبيريا بحملة لتوعيتها بالعملية.

١٨ - وبغية التعجيل في العملية، تم إحياء فرقة العمل المعنية بالتسريح وإعادة الإدماج برئاسة منسق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية. وتم توسيع عضويتها لتشمل عددا أكبر من ممثلي المنظمات الوطنية والدولية المعنية. وجرى، على سبيل الأولوية، إعادة صياغة خطة ما قبل نيسان/أبريل لنزع السلاح والتسريح كما تأخذ بالاعتبار الجدول الزمني الجديد لتنفيذ عملية السلام فضلا عن انعدام الموارد، الذي سببه النهب المكثف، من أجل تنفيذ عملية التسريح وإعادة الإدماج. وتم اعتماد خطة نزع سلاح وتسريح منقحة في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ومن ثم قدمها الممثل الخاص للأمين العام إلى مجلس الدولة ولجنة الوساطة. وكانت الخطة المعتمدة وثيقة وافق عليها جميع الأطراف بتوافق الآراء. وبموجب هذه الوثيقة، اعتمدت فرقة العمل المعنية بالتسريح وإعادة الإدماج سياسة "سلاح واحد للشخص الواحد" لكي تضيي المصادقية على العملية. وفي حين واجهت هذه السياسة في البداية اعتراضات من الفصائل والحكومة، فقد برهنت على كونها طريقة فعالة لجمع أكبر عدد ممكن من الأسلحة أثناء عملية نزع السلاح.

١٩ - بدأت عملية نزع السلاح والتسريح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ حسبما كان متوخى في اتفاق أبوجا الموسَّع الموقع في آب/أغسطس ١٩٩٦، وبالرغم من الافتقار الشديد إلى الموارد، ولا سيما من حيث القدرة السوقية والموظفين، تمكَّن مكتب تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية هو وشركاؤه، من الاستجابة واستهلوا التسريح على الفور في جميع المواقع العشرة المختارة. ومما يدعو إلى التشجيع ملاحظة أن نسبة ٩٥ في المائة من موظفي التسريح كانوا ليبيريين - - وتلك حقيقة من شأنها أن توضح عزم السكان الليبريين على المشاركة على نطاق كبير. وقام الموظفون الوطنيون والموظفون الدوليون على حد سواء بأعمالهم في ظل أوضاع صعبة للغاية وبمرافق إقامة رديئة، وفضلا عن ذلك قدمت وكالات وبرامج أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وعدة منظمات غير حكومية وطنية ودولية، دعما حيويا لبرنامج التسريح.

٢٠ - وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٩٧، وهو موعد نهاية فترة التسريح الرسمي، تم تسريح ٣١٥ ٢١ من المقاتلين، وتألَّف هذا العدد من ٧٥٩ ١٦ من الذكور البالغين، و ٢٥٠ من الإناث البالغات و ٢٣٩ ٤ من الأطفال البنين و ٦٧ طفلة. وكان عدد المقاتلين المسرحين أكبر بصورة طفيفة من عدد الذين نزع أسلحتهم حيث تم تسريح الأطفال المقاتلين دون أن يسلموا أسلحتهم. وكانت الانتماءات الفصائلية على النحو التالي: الجبهة الوطنية القومية الليبرية - ٥٥٣ ١١؛ وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا - جناح اللواء الحاج كروما - ٦٢٢ ٥؛ ومجلس السلام الليبري - ٢٢٣ ١؛ وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا - جناح اللواء روزفلت جونسون ١١٤ ١؛ والقوات المسلحة الليبرية - ٥٧١ وقوات الدفاع عن لوبا - ٢٤٩. وبعد ٩ شباط/فبراير، واصل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا نزع سلاح المقاتلين وجمع الأسلحة من المناطق التي لم تنفذ فيها الممارسة لأسباب سوقية. ونتيجة لذلك، تم نزع سلاح ١٣٢ من المقاتلين السابقين تطوعا في مواقع نائية في ليبيريا في أثناء الأشهر التي تلت. وزاد العدد التراكمي الإجمالي للأسلحة والذخيرة المستعادة التي تحقق منها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا ١٠ ٠٣٦ قطعة سلاح و ٢٤٦ ٠٢٤ طلقة من طلقات الذخيرة. وإضافة إلى ذلك جمع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا ٣٠٠٠ قطعة سلاح و ١٥٠ ٠٠٠ طلقة من طلقات الذخيرة من خلال عمليات الحصار والتفتيش.

٢ - البرنامج الانتقالي وبرنامج إعادة الإدماج

٢١ - وبصدد التسليم بأن حل الفصائل المحاربة فقط لن يحقق عملية السلام، صممت الأمم المتحدة وشركاؤها برنامجا لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وكمرحلة أولى من هذا البرنامج استهل المجتمع الإنساني في ليبيريا بمشاركة الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية كأطراف رئيسيين يدعمهم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، مشاريع انتقالية سريعة الأثر للفترة بين التسريح وتنفيذ برامج إعادة الإدماج الطويلة الأجل. وكانت المشاريع الانتقالية هذه كثيفة العمالة وتستند إلى المجتمع المحلي وتشمل أنشطة من قبيل

الأشغال العامة (إصلاح الطرق والجسور والمرافق الصحية والمدارس، وما إلى ذلك)، والمشاريع الصغيرة (في مجالات الزراعة وصيد الأسماك والصناعات الريفية والتعاونيات)، والتدريب على اكتساب المهارات (الحدادة والنجارة والبناء، وما إلى ذلك)، وخدمات الرعاية الصحية الأولية (التدريب القائم على أساس المجتمع المحلي في مجالات الصحة والمرافق الصحية فضلا عن رصد الأمراض)، وتقديم النصح والتعليم المدني، وبالرغم من أن البرنامج الانتقالي يستهدف المقاتلين المُسرحين، شارك فيه أيضا واستفاد منه المدنيون الذين تأثروا بالحرب.

٢٢ - وكان هدف البرنامج الانتقالي هو استدامة النجاح الذي أحرزته عملية نزع السلاح والتسريح. وقدمت الأنشطة الانتقالية بديلا فوريا للمحاربين السابقين ومجتمعاتهم المحلية؛ وأسست من ثم دعما مجتمعا للعملية وضمنت لفرادى المحاربين دعما ماليا وماديا بعد أن فقدوا سبل معيشتهم من خلال العنف. واستهدفت أيضا إرساء أساس برنامج سليم للإنعاش، لكسر التسلسل القيادي الفصائلي، وللمساهمة في الجهود الرامية إلى التشجيع على إيجاد بيئة سياسية ملائمة وتحقيق المصالحة الوطنية من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية.

٢٣ - وتم تشكيل فرقة عمل للعمليات الانتقالية تتألف من مانحين ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية برئاسة مكتب تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية لإسداء النصح على صعيد السياسة العامة والإشراف على البرنامج الانتقالي، وضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية والمبادئ المتفق عليها بين الشركاء الرئيسيين المشتركين في تمويل المشاريع الانتقالية وإنجازها وتنفيذها.

٢٤ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، حينما انتهى البرنامج الانتقالي بصورة رسمية، كان قد قدم فرصا للعمالة على الأجل القصير وفرصا لتدريب أشخاص يزيد مجموعهم عن ٣٠ ٠٠٠ شخص تأثروا بالحرب من بينهم زهاء النصف من المقاتلين سابقا، ولقد قدم مكتب تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية مبلغ ٣,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من ميزانية الأمم المتحدة المقررة لحفظ السلام ومساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في الصندوق الاستثماري للأمم المتحدة بمبلغ ٠,٥٢ من المليون من دولارات الولايات المتحدة لوكالات الأمم المتحدة المنفذة ودعمت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الشريكة ٥٠ مشروعا، وأدت تلك المشاريع بصورة مباشرة إلى تشغيل ٦ ٠٠٠ مقاتل و ٥٠٠ مدني من المتأثرين بالحرب. واستكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال أفرقة التعمير المدني التي أنشأها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٥٨ مشروعا، تركز على الأشغال العامة، بما في ذلك تصفية قنوات الصرف وإصلاح الطرق، وإيجاد وظائف مؤقتة بالتالي لـ ١٢ ٩٩٤ من المقاتلين السابقين والمدنيين. واستهل مشروع نفذته منظمة العمل الدولية وموله مكتب تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجا قصيرا الأجل للتدريب على المهارات لما يزيد عن ٢ ٠٠٠ من المقاتلين والمدنيين. وقام الاتحاد الأوروبي بدور جد فعال أيضا من خلال مشاريعه الصغيرة البالغة ١٣٢ مشروعا التي قدمت عمالة على الأجل القصير لـ ٧ ٥٠٠ من المقاتلين والمدنيين.

٢٥ - وبغية الاستفادة من إنجازات البرنامج الانتقالي ساعدت الأمم المتحدة الحكومة الليبيرية على تطوير مشاريع لإعادة الإدماج على الأجلين القصير والطويل كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعمير. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مشروع نفذته إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة الدعم الضروري إلى وزير التخطيط من أجل إنشاء لجنة توجيهية وطنية لإعادة الإدماج. ولقد حشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارد وخصصها لإعادة الإدماج، والأنشطة الانتقالية وأنشطة بناء القدرات بلغت قيمتها ١٣,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكإيماءة على بناء القدرات، قدمت وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، دعماً مؤسسياً وسوقياً لوكالات الحكومة. وفي آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٧، أعدت البعثة التي أوفدها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى ليبيريا مشروعاً لوثيقة الدعم البرنامجي لعنصر الإسكان والبنية الأساسية والخدمات من البرنامج الوطني لإعادة الإدماج. كما تعهدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بتقديم الدعم لأنشطة بناء السلام بعد النزاعات التي جرت في ليبيريا وذلك بإجراء تقييمات قطاعية تقنية للميادين الزراعية - الصناعية الرئيسية.

٣ - مساعدة الأطفال الجنود في ليبيريا

٢٦ - وحسبما لوحظ أعلاه، تم تسريح ما يزيد عن ٣٠٠ ٤ من الأطفال الجنود الذين كانوا خاضعين لسيطرة الفصائل الست الرئيسية المحاربة. وبغية التصدي لمشكلة التسريح وإعادة إدماج الأطفال الجنود، أنشأت فرقة العمل المعنية بالتسريح وإعادة الإدماج لجنة تقنية خاصة تحت قيادة اليونيسيف. وفي أثناء عملية التسريح، أجرى موظفون تابعون لليونيسيف متدربون تدريباً خاصاً مقابلات مع الأطفال الجنود وبعد التأكد في أثناء تلك المقابلات من مشاركة الأطفال الجنود في الحرب، تم تسريحهم. وفي نهاية العملية، أعيد على الفور الأطفال الذين كانوا يعرفون أماكن والديهم أو أوصيائهم إلى أسرهم، في حين قامت منظمات غير حكومية برعاية أولئك الأطفال الذين لم يعرفوا أماكن والديهم أو أوصيائهم في مساكن مؤقتة بينما كانت تبذل الجهود بصورة متواصلة لاقتفاء أثر أسرهم. ولقد أعيدت الغالبية العظمى من الأطفال (٨٥ في المائة) إلى أسرهم ولم يوضع في المساكن المؤقتة إلا نسبة ١٥ في المائة فقط.

٢٧ - وقامت اليونيسيف على سبيل المتابعة بدعم مشروع لدعم الشباب المتأثرين بالحرب تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بمساعدة غذائية من برنامج الأغذية العالمي. وفي إطار هذا المشروع، قام صندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة بتطوير آلية لرصد المجتمعات المحلية لتحديد الأطفال المقاتلين سابقاً في المجتمعات المحلية وتسجيلهم في مشروع دعم الشباب المتأثرين بالحرب الذي تنفذه منظمات غير حكومية وطنية. ويقدم مشروع دعم الشباب برامج للحصول على مهارات حرفية وبرامج للتدريب على القراءة والكتابة للأطفال المقاتلين سابقاً فضلاً عن غيرهم من الأطفال المتأثرين بالحرب.

٢٨ - وبالرغم من أن عملية نزع السلاح والتسريح واجهت عقبات كثيرة، إلا أن العملية أحرزت النجاح بصورة عامة نتيجة للتعاون الممتاز بين فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، والأمم

المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين والحكومة الليبرية. وتعد العملية أيضا إشادة بتضحية الشعب الليبري وصبره وجلده. ولقد حقق البرنامج الانتقالي أهدافه وأعقبه حاليا برامج لإعادة الإدماج على الأجلين القصير والطويل. ولقد مهد نجاح العملية الطريق أمام المصالحة الوطنية وما تلاها من إجراء الانتخابات في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧.

رابعاً - استعراض قطاعي لأنشطة المساعدة الإنسانية

ألف - الأغذية والتغذية

٢٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض وزع برنامج الأغذية العالمي ٢٨ ٠٠٠ طن متري من السلع الغذائية المتنوعة على حوالي ٦٥٠ ٠٠٠ مستفيد، يقيم ٢٥٠ ٠٠٠ منهم في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين في منروفيا وضواحيها و ٣٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا واللاجئين الآخرين خارج منروفيا. وكان الهدف الأساسي من استراتيجية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٦ هو الإلغاء التدريجي لتوزيع الأغذية العام في منروفيا بحلول أواسط عام ١٩٩٦، ثم التحول تدريجيا إلى التدخلات الموجهة لهيئة بيئة مواتية لإعادة توطين المشردين داخليا، واللاجئين العائدين، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ولذلك، وإثر أزمة نيسان/أبريل ١٩٩٦، تركزت الاستراتيجية الغذائية على مساعدة المجموعات القليلة المنة بمن فيهم الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والمسنون، والمعوقون، واليتامى، وعلى تقديم مساعدة محدودة إلى المدارس في حالات الطوارئ الغذائية، وأنشطة الغذاء مقابل العمل الرامية إلى تأمين الخدمات الأساسية في حالات الطوارئ.

٣٠ - وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قدم برنامج الأغذية العالمي حصص أغذية للطوارئ إلى فئات سكانية قليلة المنة في منطقتي مارغبيي العليا وبونغ السفلي حيث أخبر عن نقص شديد في الأغذية فيهما. ووزع صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) ما يزيد على ١ ٦٠٥ أطنان متريّة من السلع الغذائية المتنوعة قدمها برنامج الأغذية العالمي إلى ٩٠ ٩٢٩ شخصا في منطقتي مارغبيي العليا وباصا الكبرى العليا. ونتيجة لهذه التدخلات، أمكن تجنب حدوث حالات جديدة من سوء التغذية الحاد الذي أصاب ٥٠ في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر في تلك المناطق في عام ١٩٩٥. كما وزعت الخدمة اللوثرية العالمية التابعة للاتحاد اللوثيري العالمي ما يزيد على ١٢٧ طنا متريا على ١١ ٠٠٠ من المتضررين في منطقة بونغ العليا.

٣١ - وتحقق أكبر نجاح في هذا القطاع في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عندما تجنب برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الغذائي كارثة كادت تحدث في ليبيريا الغربية. فبعد أن أمكن الوصول إلى توبمانبورغ، بعد ثمانية أشهر من الحصار المطول، انتقل برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه التنفيذيون الوطنيون والعالميون بسرعة إلى المنطقة ووضعوا برنامجا شاملا لإنقاذ حياة عدة آلاف من الرجال والنساء والأطفال كانوا يعانون من الجوع ومن سوء التغذية الشديد.

٣٢ - وإضافة إلى التدخلات المشار إليها أعلاه واصل برنامج الأغذية العالمي وخدمات الإغاثة الكاثوليكية تقديم دعم منتظم إلى برامج التغذية المؤسسية المقدمة إلى المستشفيات، والمصحات، ومراكز التأهيل من

الجذام ومراكز التغذية المتخصصة (البرامج العلاجية والبرامج التكميلية) في المناطق التي توجد فيها جيوب من سوء التغذية. وقدمت أيضا أغذية إلى الجنود الأطفال السابقين في مراكز العبور التي يديرها صندوق إنقاذ الطفولة التابع للمملكة المتحدة ومنظمتان وطنيتان غير حكوميتين.

باء - الزراعة

٣٣ - تواصل منظمة الأغذية والزراعة، منذ استئناف أنشطتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الرصد المتواصل لحالة المحاصيل والمواد الغذائية في البلد عن طريق نظامها العالمي للمعلومات والاشعار المبكر. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أوفدت منظمة الأغذية والزراعة بعثة لتقييم المحاصيل والموارد الزراعية إلى ليبيريا لتضع تقديرات للإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٦ وللاحتياجات من الأغذية لعام ١٩٩٧. واتيحت هذه المعلومات للمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة الرئيسية. وتواصل المنظمة أيضا وضع تقييمات شاملة للمدخلات اللازمة لإنتاج الأغذية.

٣٤ - علاوة على ذلك، نسقت منظمة الأغذية والزراعة تنسيقا فعالا تخطيط وتنفيذ توزيع المدخلات الزراعية، لا سيما البذور والأدوات على المزارعين المتضررين بسبب الحرب. وقد جمعت الموارد التي تبرع بها أو عباها كل من الاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية الدولية في خطط توزيع موحدة عن طريق لجنة البذور والأدوات، بتنسيق من وزارة الزراعة والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا ١٠٠ ٢ طن متري من البرغل كـ "بذور احتياطية". وكان هذا الاسهام، إضافة إلى المدخلات المماثلة التي قدمتها خدمات الإغاثة الكاثوليكية، مساعدة ذات شأن قدمت للاجئين والمشردين داخليا الذين بدأوا من جديد حياتهم الزراعية في مجتمعاتهم الأصلية على طول المناطق الحدودية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة حاليا بتيسير توزيع بذور الأرز والأدوات اليدوية بقيمة تناهز ٢,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة على جميع المقاطعات الـ ١٣ والتي يبلغ عدد المستفيدين فيها حوالي ١٢٠ ٠٠٠ مزارع. ووزعت منظمة الأغذية والزراعة أيضا في إطار مشروع الإغاثة التابع لبرنامجها التقني، معدات لصيد الأسماك على أكثر من ٢ ٠٠٠ من صيادي الأسماك.

٣٥ - وبذلت جهود أيضا لوضع آلية لرصد الأمن الغذائي. وعندما أصبحت مناطق الجنوب الشرقي مفتوحة، بادر برنامج الأغذية العالمي وخدمات الإغاثة الكاثوليكية إلى إرسال شحنات أولية من المواد الغذائية والمركبات إلى المنطقة. وتمكن المجتمع الإنساني أيضا من تلقي تقارير الرصد والاستجابة لها قبل أن يبلغ سوء التغذية مستويات خطيرة، وذلك بالاستفادة من القاعدة التقنية الواسعة لدى المجتمع الإنساني في ليبيريا، ومن تزايد وجود المراكز الصحية ومن التقارير التي ترسلها.

جيم - الرعاية الصحية والطبية

٣٦ - مثل ما حدث في السنوات السابقة، قدمت منظمة الصحة العالمية واليونسيف، بالتعاون مع شركاء آخرين وطنيين ودوليين، الدعم إلى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في توفير الخدمات الصحية والخدمات المتصلة بها. وتم تنسيق الدعم الذي قدمته منظمة الصحة العالمية عن طريق لجنة الخدمات الصحية، التي جمعت بين جميع الوكالات الوطنية والدولية العاملة في القطاع الصحي. وقامت اللجنة، الذي يشترك في رئاستها وزير الصحة ومنظمة الصحة العالمية، بدور حاسم في تنشيط الخدمات الصحية في منروفيا، التي توقفت خلال القتال في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٣٧ - وبفضل جهود اللجنة خاصة، أمكن بنجاح احتواء موجة من الكوليرا في آب/أغسطس. ولتفادي عودة أوبئة معروفة، ساعدت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في إنشاء نظام الإنذار المبكر لرصد الأوبئة.

٣٨ - وعملت منظمة الصحة العالمية أيضا بنشاط في مجال تنمية الموارد البشرية في المجال الصحي. وتمكنت في عام ١٩٩٦ عن طريق دعم مؤسسات التدريب التي بقيت قائمة بعد الحرب الأهلية، من إكمال تدريب ١٧ طبيبا، و ٦ صيادلة، و ٣٢ من المرشدين الصحيين المتوسطي المستوى، منهم ممرضات وقابلات ومساعدين طبيين ومفتشين في البيئة الصحية. وقدمت الدعم أيضا إلى تدريب ٣٩٤ مساعدا طبييا من مختلف الاختصاصات الصحية في مؤسستين للتدريب الطبي. وعلى صعيد المجتمع المحلي، أنشأت منظمة الصحة العالمية ١٢٨ هيكلا مجتمعيًا لتدريب السكان على الاشتراك في الأفرقة المعنية بالصحة والمرافق الصحية، وقدمت الدعم أيضا إلى تدريب ٥٨٠ من القابلات التقليديات والقابلات القانونيات. وقدمت لهن معدات العمل للمساعدة على كفالة الوضع في ظروف مأمونة.

٣٩ - ومنذ نهاية نزاع السلاح، حدث داخل البلد تنشيط كبير لنظام تقديم الرعاية الصحية. ونفذت منظمة الصحة العالمية مشروعا لتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتنشيط الوحدات الصحية المجتمعية في المرافق الصحية المحلية وكذلك تدريب ونشر مقدمي الرعاية الصحية في معظم المناطق. وساعد كل من اليونسيف، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، وأطباء العالم، وجمعية الصليب الأحمر الليبرية الوطنية، وصندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة، وهيئة العمل الدولي لمكافحة الجوع وأوكسفام، والهيئة التعاونية الدولية للإغاثة في حالات الطوارئ الطبية في تنشيط الخدمات والمرافق الصحية (مثل المستوصفات والمراكز الصحية) في المناطق التي لا يشملها نشاط منظمة الصحة العالمية.

٤٠ - وأعادت اليونسيف، بالتعاون مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية والهيئة التعاونية الدولية للإغاثة في حالات الطوارئ الطبية تنشيط ٥٧ مرفقا صحيا في خمس مقاطعات. ونظمت حلقات عمل بشأن بناء القدرات لأفراد من الأفرقة الصحية المحلية والمنظمات غير الحكومية الذين نفذت معهم برنامجا موسعا للتحصين في جميع المقاطعات. وتعاونت اليونسيف أيضا مع الاتحاد الأوروبي في تقديم معظم العقاقير الأساسية وغيرها من اللوازم الطبية لجميع المرافق الصحية غير الربحية في البلد، عن طريق الدائرة الوطنية للعقاقير. بيد أن الاحتياجات الصحية لا تزال ذات أولوية عالية نظرا للنسبة الكبيرة من السكان التي تحصل إلى حد الآن على قدر أدنى من الخدمات الصحية.

دال - المياه والمرافق الصحية

٤١ - كانت اليونيسيف في مقدمة المتصددين للأخطار الكبيرة التي تعرضت لها المرافق المائية والصحية بسبب القتال في نيسان/أبريل ١٩٩٦. فقد وسعت أنشطتها في مجالي المياه والمرافق الصحية، بما في ذلك إعادة تنظيم ودعم أنشطة التثقيف في مجالي الصحة والنظافة الصحية في مأوى المشردين داخليا، وبناء آبار ومراحيض في المأوى في جميع أنحاء منروفيا وتصلح المضخات اليدوية، واستئناف إزالة الحمأة من المراحيض ونقل المياه إلى مناطق الطوارئ بواسطة الشاحنات.

٤٢ - وفي الداخل، قامت اليونيسيف بدور قيادي في تركيب المضخات اليدوية، وبناء المراحيض وتعزيز الأساليب الصحية الفعالة للتخلص من النفايات. واغتنمت اليونيسيف فرصة تحسين الوصول إلى معظم أنحاء البلد، إثر عملية نزع السلاح والتسريح، فتمكنت من تقديم مواد الكلورة إلى العديد من مواقع نزع السلاح/التسريح لتمكين أفراد التسريح المدربين من كلورة الآبار. وقدمت أيضا تدريباً على الكلورة الذاتية وصيانة المضخات اليدوية والتثقيف في مجالي الصحة والنظافة الصحية إلى أفرقة مجتمعية لتمكينها من القيام بتشغيل وصيانة المرافق المنشأة.

هاء - التعليم والتدريب

٤٣ - في مجال التعليم، قدمت اليونيسيف الدعم إلى وزارة التعليم في تنشيط نظام التعليم بما في ذلك تطوير مراكز المناهج الدراسية في خمس مقاطعات، واستئناف تدريب المدرسين على أساليب التدريس، وتنقيح المناهج الدراسية وتوزيع المواد التعليمية. وتعاونت في هذه الجهود مع الوزارة في استعراض جميع الكتب الدراسية للسنوات من الأولى إلى السادسة في نظام التعليم الليبري. واستعرض فريق من المختصين الليبريين المنهج الدراسي، وستطيع اليونيسيف الكتب الدراسية المنقحة بمنحة من الاتحاد الأوروبي.

٤٤ - وينفذ برنامج الأغذية العالمي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بالتعاون مع وزارة التعليم، برنامج تغذية للطوارئ في المدارس، يرمي إلى تقديم الدعم إلى المدارس التي أغلقت خلال النزاع. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧، استأنفت حوالي ١٠٠٠ مدرسة في تسع مقاطعات نشاطها وبلغ عدد المستفيدين من ذلك قرابة ٢٥٠ ٠٠٠ تلميذ. وكان للبرنامج أثر إيجابي جداً على قيد التلاميذ والطلبة، لا سيما الفتيات. وفي العديد من الحالات كان برنامج العمل مقابل الغذاء الحافز الوحيد أو المقابل الوحيد لأجور المدرسين وموظفي الدعم. ويتواصل الإعداد للزيادة من عدد المدارس المؤهلة لهذه الخطة بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

٤٥ - وتتواصل أيضا الجهود لتلبية احتياجات المقاتلين المسرحين في الأجل الطويل، وقد أعرب ٥٦ في المائة منهم، أطفالا وكبارا، عن رغبتهم في العودة إلى التعلم. ولتلبية هذا الطلب، وبغية وضع الأسس لتنشيط نظام التعليم، بدأت اليونيسيف العمل لإعادة فتح ١٦٠ مدرسة ابتدائية ريفية.

٤٦ - وبدأت منظمة العمل الدولية، في إطار برنامج وحـدات المهارات القابلة للاستخدام، تشجيع التدريب على المهارات في دورات قصيرة في المناطق الريفية من ليبيريا، مشددة أساساً على المقاتلين السابقين وعلى المواطنين المتضررين من الحرب. وقد صمم البرنامج لتقديم التدريب حيث يوجد المتدرب، بتمويل من برنامج الأغذية العالمي. وتعاقد البرنامج من الباطن مع مقدمين محليين للتدريب، وتخرج عن طريقه ٧٠٠ ١ طالب.

واو - الفئات المستهدفة المحددة

١ - اللاجئين والعائدون الليبيون

٤٧ - تشير التقديرات إلى وجود ٦٦٥ ٠٠٠ من اللاجئين الليبيين في بلدان الملجأ في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ومع تحسن الحالة الأمنية في ليبيريا وانتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سائر أرجاء البلد، بدأ اللاجئون بالعودة إلى ديارهم. ومن أجل دعم هذا الجهد، استكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة عملياتها لإعادة توطين اللاجئين الليبيين وإعادة إدماجهم. وفي إطار المرحلة الأولى، سهلت المفوضية عودة ١ ١٧٩ من اللاجئين الليبيين من سيراليون وغانا وكوت ديفوار وغينيا. وإضافة إلى توفير النقل، قدمت المفوضية إلى العائدين مبلغ ٣٠ دولار لكل رب أسرة و ١٥ دولار عن كل معال.

٤٨ - وفي إطار المرحلة الثانية من خطة العمل، التي تشتمل على برنامج واسع النطاق لإعادة التوطين والإدماج في ليبيريا، ستضع المفوضية في الاعتبار عدة عوامل مثل الحالة الأمنية والقيود السوقية التي يفرضها موسم الأمطار إضافة إلى رغبة بعض اللاجئين في العودة فقط بعد انتهاء السنة الدراسية وموسم الحصاد. وكما تتصدى المفوضية على نحو أفضل لزيادة الأنشطة المتصلة بحماية ورصد اللاجئين في كلتا المرحلتين، ستقوم في المستقبل القريب بإنشاء مكاتب ميدانية في فاهون وجبارنجا وفيونجاما وزويدرو وهاربر. وتوفر المفوضية حالياً بعثات ميدانية منتظمة لشتى المناطق التي يستوطن فيها اللاجئون أو يعودون إليها وذلك من أجل تحديد المجالات والقطاعات التي تتطلب اهتماماً فورياً.

٢ - اللاجئون من سيراليون

٤٩ - قبل وقوع الانقلاب العسكري في سيراليون في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧، كانت التقديرات تشير إلى وجود ١٢٠ ٠٠٠ من اللاجئين من سيراليون في ليبيريا؛ وقدمت المفوضية الرعاية والإعاشة لما يقارب ٣٠ ٠٠٠ شخص منهم موزعين في خمسة مخيمات للاجئين في منروفيا. وحتى منتصف أيار/مايو ١٩٩٧، سهلت المفوضية العودة الطوعية لـ ٨٣٧ ١ من اللاجئين السيراليون. غير أن هذه العملية توقفت إثر الانقلاب العسكري في سيراليون. وبالتعاون مع حكومة ليبيريا ووكالات الأمم المتحدة العاملة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، استجابت المفوضية لاحتياجات ما يقارب ٧ ٠٠٠ من طالبي اللجوء السيراليون.

الجدد الذين فروا من الأعمال القتالية الأخيرة التي وقعت في الجزء الجنوبي الشرقي من سيراليون. وتوجد غالبية هؤلاء اللاجئين في مقاطعتي جبل غراند كيب ولوفا السفلى.

٣ - المشردون داخليا

٥٠ - منذ صدور تقرير الأمين العام الأخير، ركزت أنشطة المجتمع الإنساني على الجهود الرامية لمواصلة تقديم الخدمات إلى مئات الآلاف من المشردين داخليا من اللاجئين الليبريين والسيراليوين. وتشير التقديرات إلى أن هناك ما يقارب ٧٥٠ ٠٠٠ من الليبريين المشردين داخليا. وبالرغم من وجود عدد كبير منهم في المآوى، فإن أعدادا أكبر لا تزال مشردة في المدن والقرن في سائر أنحاء البلد.

٥١ - وخلال السنة الماضية، شغلت اهتمام المجتمع الإنساني في ليبيريا ثلاث مهام رئيسية. أولا، بناء مآوى عادية، وقد تم الاضطلاع بذلك بالتعاون مع السلطات الحكومية لنقل عشرات الآلاف من الأشخاص المحشورين في مآوى مؤقتة. ثانيا، توفير عدة حوافز لدعم الجهود الرامية إلى عودة المشردين إلى ديارهم الأصلية. وحتى في الوقت الذي كانت تتخذ فيه تلك التدابير، كانت مواقع الاستقبال تستعد لقدوم وافدين آخرين فارين من استمرار القتال. ثالثا، البدء بإجراء مشاورات بشأن قضايا التشرّد في الأجل الطويل مثل إعادة التوطين، وطرح اقتراحات من بينها تنظيم هيئة لتخطيط إعادة التوطين أو عرض لبناء القدرات المحلية.

٥٢ - ومما يبعث على التفاؤل حدوث إعادة توطين طوعية ضئيلة دون أي مساعدة للمشردين داخليا في سائر أنحاء ليبيريا منذ آب/أغسطس ١٩٩٦. وقد أمكن ذلك بفضل التحسن المطرد في الأحوال الأمنية في المناطق الريفية في أعقاب عملية تسريح الجنود وتوسيع انتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في المناطق الريفية من المقاطعات. غير أن العائدين واجهوا حالة من التدمير الشامل للهياكل السكنية للطرق والجسور، إضافة إلى احتلال ممتلكاتهم دون ترخيص منهم خلال غيابهم عنها.

٥٣ - وبالرغم من أن تحسن الأحوال الأمنية أتاح إمكانية عودة السكان إلى ديارهم، فإن بعض المشردين ظلوا ينتظرون، مع ذلك، وضوح الصورة النهائية للحالة السياسية قبل العودة إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، ما زال يتعين الإعداد المادي لإعادة التوطين الشاملة. ولقد اقترح المجتمع الدولي عددا من المبادرات بهذا الشأن وتقوم الحكومة حاليا بدراساتها.

٤ - قضايا الفوارق بين الجنسين

٥٤ - بينما لا تزال المرأة في ليبيريا تتحمل آثار الحرب بشكل غير متناسب، تعكف منظومة الأمم المتحدة حالياً على تحسين حالتها من خلال تقديم الدعم للمجموعات والمنظمات النسائية. وما برحت اليونيسيف ناشطة، على سبيل المثال، في تدريب الزعيمات في المجتمعات العالية الخطر بوصفهن مدربات في مجال المرافق الصحية وذلك عن طريق التثقيف الصحي والمعلومات المتعلقة بالرضاعة الثديية والاتقاء من مرض الإسهال، والمعالجة المنزلية ومراقبة الأمراض.

٥٥ - ويجري على نحو فعال تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية عن طريق تزويد الفقيرات والمتأثرات بالحرب إمكانية الوصول إلى السبل المالية اللازمة للعمل الذاتي. وفي هذا السياق، أتاح مكتب منسق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لمشروع للاعتمادات الصغيرة جداً تديره إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. كما مول مكتب المنسق مشروعاً تديره منظمة الأغذية والزراعة يتم بموجبه تدريب مائة امرأة في الممارسات المحسنة لصيد الأسماك والتسويق. وثمة مشاريع أخرى يمولها مكتب منسق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية وتنفذها المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات النسائية تشمل تقديم الدعم لمركز المعونة الذاتية للمرأة، وإقامة مركز للحضانة النهارية، ودورة تدريبية على مهارات الخياطة والتطريز مخصصة للأمهات والمقاتلات السابقات ومشروعاً محلياً لزراعة المحاصيل وتربية المواشي.

خامساً- المنظمات غير الحكومية

٥٦ - كان للأزمة التي حدثت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ أثر حاد على مجتمع المنظمات غير الحكومية في ليبيريا. وإزاء التحدي المتمثل في زيادة عبء العمل الإنساني الذي يجري مقابله خلفية من النهب الشامل للموارد وانخفاض عدد الموظفين، أصدرت المنظمات غير الحكومية الدولية بياناً "بالعمليات المحدودة" شكّل الأساس اللازم لوضع سياسة تشغيل مشتركة للمجتمع الإنساني بصفة عامة. ويتمثل التوجه الرئيسي لسياسة التشغيل المشتركة التي تتضمن عدداً من مبادئ المعونة "الذكية" في عدم إلحاق آثار ضارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالمستهدفين من التدخل الإنساني.

٥٧ - وقد وسع بعض أعضاء مجتمع المنظمات غير الحكومية نطاق خدماته ليشمل المجتمعات المحلية الريفية. وارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية إلى ٢٠ منظمة بعد وصول منظمات غير حكومية جديدة طوال السنة. ومن التطورات الملحوظة في نشاط المنظمات غير الحكومية في ليبيريا خلال السنة تنوع التدخلات واتساع التغطية الجغرافية. وبدأ كثير من المنظمات غير الحكومية نشاطه في قطاع أو اثنين وانتقل في مرحلة لاحقة إلى قطاعات متعددة لمعالجة الشغرات الحرجة والاحتياجات غير المستوفاة للمجتمعات المحلية المستهدفة.

٥٨ - ومع تحسن الأحوال الأمنية، انتقلت بسرعة إلى المناطق النائية المنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت تشتغل، في أنشطة متعددة القطاعات. ففي قطاع التغذية والصحة، واصلت المنظمات غير الحكومية التي لها خبرات قديمة في ليبيريا المحافظة على وجود ذي شأن في حين سعت المنظمات التي وفدت حديثاً إلى القيام بأنشطة مبتكرة مثل عملية الرعاية الصحية المتنقلة التي تهدف إلى إيصال الخدمات للسكان الريفيين العائدين.

٥٩ - وكانت عدة منظمات غير حكومية شريكات رئيسيات في تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع. فقد قدم صندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة، وشريكاته الوطنيات، برنامج تقديم المساعدة إلى الأطفال، ومنظمة دون بوسكو، المشورة للمقاتلين الأطفال المسرحين وعملت على جمع شملهم مع أسرهم. وأنجزت لجنة الانقاذ الدولية، ومنظمة أوكسفام، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية والخدمة اللوثرية العالمية التابعة للاتحاد اللوثرى العالمي، بالاقتران مع العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية، ونفذت مشاريع انتقالية بتمويل من مكتب منسق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية.

٦٠ - وتنامت المنظمات غير الحكومية الوطنية الليبرية المعتمدة لا من ناحية العدد فحسب وإنما من ناحية مساهماتها في الجهد الإنساني. وقد استفاد من خدماتها برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في برامج كل منها ذات الصلة في حين اشترك معها مكتب منسق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية في تنفيذ كثير من المشاريع الانتقالية.

سادسا - المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من المانحين

٦١ - ناشد نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى آب/أغسطس ١٩٩٦ والذي مدد إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ناشد تقديم مبلغ ٨٥٣ ٥٩٣ ١١٤ دولارا فاستلم مبلغ ٨٤٠ ٣١٤ ٨٩ دولارا في شكل تعهدات معلنة وتبرعات. وصدّرت الأمم المتحدة نداء جديدا موحدا مشتركا بين الوكالات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وناشد النداء تقديم مبلغ ٣١,٢ مليون دولار، ولكن بالنظر لقلّة التبرعات وضرورة انتظار جلاء الحالة في ليبيريا، مدد النداء فيما بعد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وحتى تموز/يوليه ١٩٩٧، لم يرد سوى مبلغ ٥٦١ ٥٨٨ ٧ دولارا في شكل تعهدات معلنة وتبرعات. واقترن هذا النداء وربط ببرنامج منظومة الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لإعادة الإدماج المجتمعي وبناء السلام الذي ينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وناشد البرنامج تقديم مبلغ ٦٠,٦ مليون دولار، ولكن الاستجابة له كانت ضعيفة جدا.

٦٢ - وقدم المجتمع الدولي مساهمات كبيرة إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كما قدم دعما قيما للعملية الانتخابية. وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، دعا الأمين العام الدول الأعضاء وغيرها من المانحين إلى تقديم معلومات عن المساعدة المقدمة إلى ليبيريا في إطار قرار الجمعية العامة ٣٠/٥١ بـ٤. ويرد أدناه موجز للردود التي وردت من الدول الست التالية:

جمهورية الصين الشعبية

٦٣ - قدمت الصين ٥٠٠ طن من الأرز و ٥ ٠٠٠ من أجهزة الراديو الصغيرة.

أيرلندا

٦٤ - في عام ١٩٩٦، قدمت أيرلندا مبلغ ٤٥٠ ألف جنيه أيرلندي من أجل الأغذية في حالات الطوارئ والمعونة الطبية.

إيطاليا

٦٥ - ساهمت إيطاليا في تقديم مساعدة إنسانية في ليبيا بدعم رحلات جوية إنسانية لنقل إمدادات من البسكويت المرتفع البروتين من مستودع الأمم المتحدة في بيزا إلى اللاجئين الليبيين في سيراليون بكلفة قدرها ٧٥ ألف دولار. وتبرعت أيضا بمبلغ ٤٠ ألف دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل عمليات الطوارئ لصالح اللاجئين الليبيين في كوت ديفوار.

السويد

٦٦ - خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧، قدمت السويد مساعدة إلى ليبيا لإعادة التأهيل والإعمار في مجالات عدة من بينها: إعادة اللاجئين إلى وطنهم، ورعاية اللاجئين والمشردين داخليا، والرعاية الصحية، والتنسيق، والأغذية، والتعليم. وبلغ مجموع المساعدة المقدمة خلال فترة السنتين ٧٣ مليون كرونا سويدية وبلغت المساعدة المقدمة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧ مبلغا قدره ٢٣,٥ مليون كرونا سويدية. وكانت الجهات المتلقية الرئيسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، وإدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، واليونيسيف، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعدد من المنظمات غير الحكومية السويدية والدولية.

سويسرا

٦٧ - في عام ١٩٩٥، قدمت سويسرا مساعدة إنسانية إلى ليبيا بلغ مجموعها ٧٠٩ ٥٣٠ فرنكات سويسرية. وبلغت المساعدة المقدمة في عام ١٩٩٦ مبلغا قدره ١٤٩ ٣٩٥ فرنكات سويسرية.

المملكة المتحدة

٦٨ - منذ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ساهمت المملكة المتحدة بما يقارب مليوني جنيه استرليني من المساعدة الإنسانية إلى ليبيا. وربطت الأموال بالمنظمات التالية: اليونيسيف، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهيئة العمل الدولي لمكافحة الجوع، والمنظمة الدولية للإغاثة الطارئة الطبية، وصندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة، وصندوق "تير" في المملكة المتحدة.

ثامنا - ملاحظات ختامية

٦٩ - طرأ تغير ملحوظ على الحالة الإنسانية في ليبيا منذ إصدار تقرير الأخير (A/51/303). وتسير العملية السلمية في مسارها. وقد صمت هدير المدافع، ولأول مرة منذ ١٥٠ عاما من تاريخ اللبيين كدولة مستقلة قاموا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ بالتصويت على ممثلهم الرئاسيين والتشريعيين في انتخابات حرة ونزيهة بصفة عامة وخاضعة لإشراف دولي. وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، أقسمت اليمين الدستورية الحكومة المنتخبة الجديدة برئاسة السيد تشارلز جانكيه تيلور والحزب القومي الوطني.

٧٠ - ويعزى الفضل بذلك بالدرجة الأولى للدبلوماسية دون الإقليمية والضغط السياسي المدعوم بالقوة العسكرية. بيد أن الجهود الجماعية لمجتمع المساعدة الإنسانية قدمت أيضا مساهمات هامة من حيث الدبلوماسية الإنسانية والدعوة وأعمال الإغاثة. وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجتمع الإنساني، بالرغم من حرمانها من مواردها التي نهبت أو دمرت عدة مرات خلال الحرب الأهلية، واصلت دعمها للسكان المتضررين بالحرب في ليبيا. وفي جملة المساهمات الهامة التي قدمها المجتمع الإنساني في ليبيا خلال السنة الماضية الكشف عن الأشخاص المحتجزين كممثل الرهائن في سيهون، واحتواء انتشار مرض الكوليرا والحصبة في منروfia وفي أماكن أخرى، ووقف المجاعة الجماعية في مقاطعتي بومي وجبل غراند كيب، والدعوة الإنسانية المركزة للضغط على الفصائل بالسماح بإيصال المساعدة إلى المحتاجين، والجهود الناجحة لمجتمع المساعدة الإنسانية في عملية تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٧١ - وتفرض التطورات الإيجابية الحاصلة على الساحة السياسية تحديات جديدة على المجتمع الإنساني. فالمناطق التي كان يتعذر الوصول إليها لأسباب أمنية أضحت الآن مفتوحة أمام العمل الإنساني. وفي المستقبل، ستركز أنشطة المساعدة الإنسانية بصورة متزايدة على تيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين الليبيين وإعادة توطينهم بصورة طوعية. كما تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها على إعادة إدماج المشتركين في الحرب بشكل كامل في المجتمع المدني استنادا إلى رغباتهم وتمنياتهم، غير أن التوقعات المتوخاة من وراء هذه التطورات الإيجابية يجب وزنها مقابل تدهور الحالة في سيراليون وما يحتمل أن ينشأ عنها من مضاعفات في ليبيا.

٧٢ - ومن المتوقع أن تستدعي الحاجة استمرار العمل الغوثي لبعض الوقت لتلبية الاحتياجات المتبقية للفئات قليلة المناعة في سائر أرجاء البلد. ومما يبعث على التفاؤل أن مجتمع المساعدة الإنسانية قد بدأ بإعادة توجيه جهوده صوب المهمة الصعبة المتمثلة في دعم جهود الحكومة الليبرية في إنعاش وإقامة الآليات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية اللازمة للشعب الليبري.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الحادية والخمسون، ملحق تموز/يوليه، وآب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الوثيقة S/1996/679، المرفق و Corr.1.

(٢) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخمسون، ملحق تموز/يوليه، وآب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الوثيقة S/1995/742.

- - - - -